Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

The Standard of Truthfulness in Propositions of Religious Knowledge

Aasheq Hussein
Ph.D. in Islamic Philosophy, Al-Mustafa International University, Pakistan.
E-mail: Hussainashiq4242@yahoo.com

Abstract

Establishing a standard of truthfulness is crucial for ensuring access to accurate and reliable knowledge across all domains, particularly in the realm of religious knowledge. The significance of this endeavor arises from the central role religious knowledge plays in shaping beliefs, guiding conduct, and fostering moral values within individuals and societies. This article examines the standards of truthfulness applied to religious propositions, focusing on achieving correspondence between these propositions and authoritative religious texts or observable reality, thereby ensuring alignment with divine objectives. Furthermore, the article explores the relationship between religious knowledge and reason, including self-evident truths, as a foundation for constructing sound propositions. Epistemological theories, such as the correspondence theory, pragmatism, and coherence theory, are critically analyzed in this context. The analysis specifically applies these standards to doctrinal, ethical, and behavioral issues, providing illustrative examples of their interaction with religious texts. The role of both reason and revelation in achieving truthful cognitive propositions is emphasized. A key finding is that the fundamental standard for the truthfulness of doctrinal, ethical, and legal propositions is their correspondence with reality, verifiable through reason using self-evident truths or authentic religious texts. Consequently, doctrinal, ethical, and legal knowledge rests upon a firm foundation that integrates both reason and revelation.

Keywords: Standard, Truthfulness, Religious Knowledge, Correspondence, Pragmatism, Coherence.

Al-Daleel, 2025, Vol. 8, No. 27, PP .72-98

Received: 15/12/2024; Accepted: 16/01/2025

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)

CC BY

مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies
الدليل Al-Daleel

معيار صدق القضايا في المعرفة الدينية

عاشق حسين
دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، باكستان.
البريد الإلكتروني: Hussainashiq4242@yahoo.com

الخلاصة

لا شكّ في أنّ تحديد معيار الصدق في القضايا المختلفة يعدّ أمرًا جوهريًّا لضمان الوصول إلى معارف دقيقة وموثوقة، خاصّةً في القضايا المرتبطة بالمعرفة الدينية. تنبع أهمّية هذا الموضوع من الدور المحوري الذي تلعبه المعارف الدينية في تشكيل العقيدة، وضبط السلوك، وتعزيز القيم الأخلاقية لدى الأفراد والمجتمعات. تهدف هذه المقالة بالاعتماد على المنهج التوصيفي والتحليلي إلى استعراض معايير الصدق المعتمدة في القضايا الدينية، مع تسليط الضوء على كيفية تحقيق المطابقة بين القضايا والنصوص الشرعية أو الواقع، بما يضمن انسجام الأحكام مع المقاصد الإلهية. كما تناقش المقالة مدى ارتباط المعارف الدينية بالعقل والبدهيات بوصفها أساسًا لبناء قضايا يقينية، وتحليل النظريات المعرفية مثل نظرية التطابق، والبراغماتية، والاتّساق من منظور نقدي. سنركّز بشكل خاصّ على تطبيق هذه المعايير في القضايا العقديّة والأخلاقيّة والسلوكيّة، مع تقديم أمثلة عمليّة توضّح كيفية تفاعل هذه المعايير مع النصوص الدينية، ممّا يبرز دور العقل والوحي في تحقيق صدق القضايا المعرفية. ومن أهمّ النتائج هي أنّ المعيار الأساسي لصدق القضايا العقدية والأخلاقية والشرعية هو المطابقة مع الواقع، والذي يتمّ التحقّق منه من خلال العقل باستخدام البدهيات أو النصوص الدينية الصحيحة. ومن ثمّ، فإنّ المعرفة العقدية والأخلاقية والشرعية تُبنى على أسس يقينية تجمع بين العقل والوحي.

الكلمات المفتاحية: المعيار، الصدق، المعرفة الدينية، التطابق، البراغماتية، الاتّساق.

مجلة الدليل، 2025، السنة 8، العدد 27، ص. 72 ـ 98
استلام: 2024/12/15، القبول: 2025/01/16
الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث
© المؤلف
CC BY

المقدّمة

إنّ تحديد معيار الصدق في القضايا المعرفيّة يعدّ من أهمّ الموضوعات الفلسفية والدينية التي تهدف إلى ضمان بناء معارف دقيقة وموثوقة، خاصّةً في مجال المعارف الدينية التي تلعب دورًا محوريًّا في حياة الإنسان. فالاعتقاد الديني الصادق لا يقتصر تأثيره على بناء العقيدة والإيمان، بل يمتدّ ليشمل ضبط السلوك، وتشكيل الأخلاق، وتحقيق العدالة في المجتمع.

إنّ المعارف الدينية ـ باعتبارها جزءًا من المعارف البشرية ـ تواجه تحدّياتٍ في إثبات صدق قضاياها؛ بسبب تعدّد وجهات النظر الدينية واختلاف المناهج الفكرية في تفسير النصوص والوحي؛ لذا يصبح من الضروريّ البحث عن معيار علمي وفلسفي يمكن الاعتماد عليه لتحديد صدق القضايا الدينية بشكل يتّسم بالموضوعية والشمولية.

تتناول هذه المقالة محورين رئيسيّين:

الأوّل: معايير الصدق في المعرفة: مثل نظرية التطابق (Correspondence Theory of Truth)، والبراغماتية (Pragmatism)، ونظرية الاتّساق (Coherence Theory of Truth). ويتمّ تحليل مميّزات كلّ معيار وإشكالاته في تحديد صدق القضايا.

الثاني: تطبيق معيار الصدق على القضايا العقدية والأخلاقية والسلوكية: تسلّط المقالة الضوء على تطبيق معيار الصدق على هذه الأنواع المختلفة من القضايا الدينية، موضّحةً كيفية التحقّق من صدقها باستخدام العقل، والبدهيات، والنصوص الشرعية.

من خلال هذه المحاور، تسعى المقالة إلى توضيح أنّ معيار الصدق في المعارف الدينية لا يقتصر على جانب واحد، بل يتطلّب تفاعلًا بين العقل والنصوص الشرعية، ونعني به أنّ العقل دليلٌ حيويٌّ في إثبات العقائد واستنباط الأحكام الشرعية، ويتكامل مع الوحي في بناء المعرفة الدينية، ويتمتّع العقل بحصّة كبيرة، مع الالتزام بحدوده أمام الغيب والنصوص القطعية، مثال ذلك أنّ العقل لا يدرك جزئيات التوحيد والنبوّة والمعاد. فهذه النظرة المتوازنة تجعل هذا الفكر غنيًّا ومنفتحًا على الاجتهاد والتطوّر ضمن إطار النصوص والمقاصد الشرعية. ويعتمد على التوازن بين المبادئ الثابتة والمرونة في مواجهة متغيّرات الواقع. تُختتم المقالة بتحليل نقدي للنظريات المطروحة وإبراز أهمّية الوصول إلى معيار شمولي يعزّز اليقين والانسجام بين العقل والوحي.

المبحث الأوّل: مفردات البحث

أوّلًا: المعيار

المعيار في اللغة العربية مشتقّ من الجذر الثلاثي "ع ي ر"، ويُعرَّف بأنّه الأداة التي تُستخدم لقياس الأشياء أو لتحديد القيم الصحيحة والدقيقة، مثل استخدام ميزان أو مقياس. يُطلق عليه أيضًا "ما يُقاس به الشيء" أو "ما يُجعَل مقياسًا لضبط الأمور". [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 623]

المعيار اصطلاحًا: يُشير إلى مجموعة من القواعد أو الضوابط التي تُستخدم لتقييم أو قياس شيء ما. على سبيل المثال، في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، يُستخدم المعيار لتحديد مقياس الأداء أو جودة منتج. يُعرف أيضًا بأنه "نموذج مثالي يُحتذى به في العمل أو السلوك". [انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 113]

تشمل المعايير في المجال الأكاديمي أو العلمي المبادئ والقيم التي تحدّد الأساليب والممارسات الصحيحة، ممّا يسهم في تحقيق الموضوعية والاتّساق في البحث والتحليل. والمقصود من "المعيار" في هذه الدراسة هو ما قيست به المعارف الدينية لتقييمها وللحكم بصدقها أو كذبها.

ثانيًا: الصدق

الصدق في اللغة العربية مشتقٌّ من الجذر الثلاثي "ص د ق". ويعني المطابقة، والإخبار بالحقّ، وقول الحقيقة دون تحريف أو كذب. يُقال: "صَدَقَ في كلامه" أي أخبر بالحقّ ولم يكذب. [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 215]

هناك تعاريف مختلفةٌ اصطلاحًا للصدق على أساس الرؤى المختلفة في نظرية المعرفة، ولكن ما نقصده من هذا المصطلح ونقبله على أساس الرأي الصحيح هو مطابقة المعرفة الحصولية التصديقية للواقع في مقابل الكذب، وهو عدم مطابقة المعرفة الحصولية التصديقية للواقع، وأمّا المعرفة الحصولية التصوّرية فليس فيها الحكم على شيء حتّى يقال إنّها صادقةٌ أو كاذبةٌ. وكذلك في العلم الحضوري لا تُطرح مسألة المطابقة أو عدم مطابقة المعرفة للواقع [انظر: السهروردي، مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق، ج 1، ص 489]، إلّا بتوسّع في معنى الصدق، أو بالمجاز والمسامحة، أو في مقام الإخبار عن المشاهدات الحضوريّة الّتي تتمثّل في قالب المفاهيم والألفاظ، أو بمعنًى آخر. فهي معرفةٌ بدون واسطة المفهوم، ففي هذا النوع من العلم لا معنى للشكّ واليقين، والتصوّر والتصديق، والخطإ والصواب، والحافظة والالتفات، والتفكّر والتعقّل، والاستدلال

والتعبير اللفظي، والتفهيم والتفهّم، والفلسفة والعلوم، فهي كلّها مرتبطة بالعلوم الحصولية، وبعبارة أخرى مرتبطةٌ بعالم الذهن وصور الأشياء. [انظر: مطهرى، مرتضى، مجموعه‌ى آثار، ج 6، ص 275] وتوصف المعرفة الصادقة بـ "الحقيقية" وغيرها بـ"الخاطئة" أحيانًا. [انظر: مصباح اليزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 1، ص 234]

وأمّا علماء نظرية المعرفة المحدثون فقد غيّروا هذا التعريف للصدق؛ نظرًا للخوض في بعض الشبهات، أو عدم القدرة على استكشاف طريقٍ للحصول على مطابقة الصور الذهنية للواقع العيني، فطرحت نظريات من قبيل الانسجامية والبراغماتية وغيرهما. على سبيل المثال طرح كارل همبل (Carl Hempel) تعريف الصدق على أساس الانسجامية، ووليام جيمس (William James) وجون ديوي (John Dewey) على أساس البراغماتية. وطرح بعض التجريبيّين مطابقة الفكر للتجربة الحسّيّة وعدمها، وذهب القائلون بالوضعية المنطقيّة (Logical Positivism) إلى ما هو أبعد من ذلك، فطرحوا قابليّةَ التجربة الحسّيّة معيارًا لكون قضيّة ما ذات معنى أيضًا. وهناك من يعتقد بالاجماع في باب صدق القضايا، بمعنى أنّ الصدق هو ما تسالم عليه الكل أو ما أجمع عليه الأغلبية. [انظر: الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعيّ، ج 1، ص 197 - 201]

وفي الواقع بدل السعي وراء حلّ هذه المسألة المعرفيّة ـ أي مطابقة الصور الذهنيّة للواقع وعدم مطابقتها ـ حذفوها تمامًا من البحث والدراسة، وسدّوا أبواب التحقيق فيها أمامهم.

ثالثًا: المعرفة الدينية

المعرفة الدينية هي مفهوم يشير إلى الفهم والتفسير المنهجي للنصوص والمبادئ الدينية، وهي تعكس جهود العلماء والمفكّرين في دراسة الدين وتطبيقه. فالمعرفة الدينية تشمل مجموعةً واسعةً من المواضيع الّتي تساعد الأفراد على فهم العقيدة والشريعة والأخلاق والقيم الّتي يدعو إليها الدين، وتشتمل على فهم النصوص الدينية كالقرآن والروايات في الإسلام. وتختلف هذه المعرفة باختلاف الديانات والمذاهب، لكنّها تتضمّن عناصر أساسيةً مشتركةً في معظم الأديان، مثل: العقيدة والأحكام الشرعية والأخلاق. إذن المعرفة الدينية تشتمل على المتون الدينية من آيات وروايات ومع آراء العلماء. ولها دور في تعزيز الإيمان وضبط السلوك والفهم الصحيح من النصّ الديني والحوار بين الأديان.

نقصد من المعرفة الدينية، المعرفة المرتبطة بالدين الحقّ في العصر الحاضر ـ وهو الإسلام ـ مشتملةٌ على العقائد والأحكام الشرعية والأخلاق، فالمعرفة الدينية يُعنى بها المعرفة بهذه الأمور.

المبحث الثاني: معيار الصدق في القضيّة

معيار الصدق هو المعيار الّذي يُستخدم لتحديد ما إذا كانت القضيّة (الجملة أو العبارة) صحيحةً أو خاطئةً. هناك نظريات مختلفة مطروحة في الساحة المعرفية، تحدّد المعايير الّتي يمكن الاعتماد عليها في إحراز صدق القضيّة أو كذبها، ونحن سنذكر في هذا المبحث أهمّ النظريات المطروحة في هذا المجال:

أوّلًا: نظرية التطابق

الموازين العقلية المنطقية هي المعيار في صدق القضايا عند علماء المسلمين بما فيهم الحكماء والمتكلّمون والمنطقيون. من الواضح أنّ القضايا الكلّيّة في العلوم المختلفة مستنتجةٌ من قضايا أخرى عن طريق القياس بأنحائه، ومنها: القياس الاستثنائي والاقتراني، وهو من مصاديق القاعدة المشهورة «كُلُّ تعليمٍ وتعلّمٍ ذهنيٍّ فبعلمٍ قد سبق» [ابن سينا، الشفاء، المنطق، ج 3، ص 77]. فلا يمكن الصعود المعرفي من المجهول المطلق. إنّ اعتبار النتيجة منوط باعتبار المقدّمات واعتبار هيئة الاستدلال، وأمّا فيما إذا كانت المقدّمات كلّيّةً أيضًا، فمن الضروريّ تحصيل اعتبار هذه المقدّمات كذلك. وهذا المنوال يستمرّ إلى أن نصل إلى قضايا لا تحتاج في اعتبارها إلى الفكر والاستدلال، وهي تسمّى بدهيّةً في المنطق. ونحن في هذه الدراسة نسمّي عمليّة إرجاع القضايا النظريّة إلى البدهيّات بـ "التأسيسيّة". هذه النظرية كانت مشهورةً بنظرية التطابق أو المطابقة (Correspondence Theory of Truth) عند أرسطو.

تعدّ نظرية التطابق من أقدم النظريات الفلسفية المتعلّقة بمفهوم الصدق وأشهرها. وتنصّ هذه النظرية على أنّ هناك واقعًا موضوعيًّا مستقلًّا عن معتقداتنا وأفكارنا. والجمل أو العبارات تكون صادقةً إذا كانت تتوافق مع هذا الواقع. ونعني به أن يدلّ اللفظ على تمام معناه الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف، وكدلالة لفظ الإنسان على تمام معناه، وهو الحيوان الناطق. وهذه الدلالة الأصلية في الألفاظ الّتي لأجلها مباشرةً وضعت لمعانيها؛ لذلك وفقًا لهذه النظرية، تكون القضيّة صادقةً إذا كانت تتطابق مع الواقع أو مع حالة الأمور الفعلية (state of affairs). على سبيل المثال، جملة "الثلج أبيض" تكون صادقةً إذا كان الثلج بالفعل أبيض في الواقع. وكذلك جملة "السماء زرقاء" تكون صادقةً إذا كانت السماء في الواقع زرقاء. بعبارة أخرى الحقيقة تتعلّق بتوافق بين الجملة وما تشير إليه في العالم الخارجي.

هـذه النظريـة شـائعة في الفلسـفة الكلاسـيكية، وخاصّـةً لدى أرسـطو الذي قـال: «القول بـأنّ ما هو موجـود غـير موجـود، أو مـا هـو غـير موجـودٍ موجـودٌ هـو قـول زائـف، بينمـا القـول بأنّ مـا هـو موجودٌ موجـودٌ، ومـا هـو غير موجودٍ غيرُ موجـودٍ هو قول صادق» [أرسـطوطاليس، ما بعـد الطبيعة، المقالـة الرابعـة ص 61 و62].

العناصر الأساسية لنظرية التطابق هي:

1ـ الموضوع: (Subject) وهو الشيء الذي تتحدّث عنه العبارة.

2ـ المحمول: (Predicate) وهو ما يُقال عن الموضوع.

3ـ العلاقة بينهما: هذه العلاقة يجب أن تعكس حقيقة الأمور كما هي في الواقع.

يقـول ابـن سـينا: عندمـا نبـدأ عمليّـة التفكـير لا نطلـب مـا هـو معلـومٌ؛ لأنّـه لا يحتـاج فهمه إلى التفكـير، وإلّا يلـزم تحصيـل الحاصـل، ولا نبـدأ مـن المقدّمـات المجهولـة مطلقًـا، وإلّا مع غضّ النظـر عـن عـدم إمـكان الصعود المعـرفي في هـذه الحالة، لا نطمـئنّ بالحصـول على ما كنّـا نبحث عنه. [ابن سينا، الشفاء، المنطق، ج 3، ص 74 و75]

فالصعـود المعـرفي بحاجـة إلى القضايـا المبنائيّة، وبدونها سـوف لا تتـمّ عمليّة التفكير والاسـتدلال للـزوم الدور أو التسلسـل، ولا نحصـل على أيّ معرفـة بيّنـة كانـت أو مبيّنة. فعلى هذا الأسـاس يمكن تقسـيم القضايـا إلى قسـمين: القضايا المبنائيّـة والقضايا غير المبنائيـة، وأشرنا إلى ابتنـاء القضايا غير المبنائيـة على القضايـا المبنائيـة عـن طريـق الاسـتدلال، وهـذه النظريـة سـمّيناها "المبنائية" تعـدّ أهمّ نظريـة في إثبـات اعتبار القضايـا المعرفي.

والمنطقيـون قسّـموا القضايـا المبنائيـة ـ المبادئ اليقينيـة أو البدهيات ـ إلى أقسـام، وهي الأوّليات والوجدانيـات والمحسوسـات والفطريـات والمتواتـرات والمجرّبـات والحدسـيات. وهـذه القضايـا عـدا القسـم الأوّل بحاجـة إلى أمـر غـير تصـوّر أجـزاء القضيّة، وبهـذا الاعتبار تسـمّى البدهيـات الثانوية. [انظر: المصدر السـابق، ص 63 - 65]

فالبدهيّـات على أسـاس هـذه الرؤيـة معتبرةٌ يقينًـا، ويمكـن الوصول إلى المعـارف الدينيـة اليقينية مـن خـلال إرجاع المعـارف الدينيـة النظرية إلى البدهيـات عن طريق اسـتدلال معتبر يقيني، ويسـمّى هـذا النـوع مـن الاسـتدلال بــ"البرهـان". وأمّا إذا لـم نسـتطع إرجاعهـا إلى البدهيـات، فـلا يمكننا القـول بعـدم اعتبارها من الأسـاس.

وجديـرٌ بالذكـر أنّ القضايـا لا ترجـع جميعهـا إلى البدهيـات الأوّليـة، ومعيـار البداهـة هـو عـدم الحاجـة إلى البرهـان ـ ومنهـا مبـدأ الهويـة ومبـدأ عدم التناقـض ومبدأ الثالـث المرفـوع ـ وإلّا تكون جميـع القضايـا يقينيةً، بل بعـض القضايا يمكـن إرجاعها إلى قضايا ليسـت يقينيـةً، واعتبارها يكون بحسـب اعتبـار تلـك القضايا غـير اليقينية.

ثانيًا: نظرية الاتّساق

هنـاك مـن يختـار أنّ التوافـق هو معيار صـدق القضيّـة. وفقًا لهذه النظريـة، يُعدّ الحكـم أو القضيّة صادقـةً إذا كانـت متّسـقةً مـع مجموعـة القضايـا الأخرى الـتي نؤمـن بصحّتهـا. بمعنى آخـر، الحقيقة ليسـت مسـتقلّةً بذاتهـا، ولكنّها تعتمد على التوافق والاتّسـاق بـين مجموعة من الأفـكار أو المعتقدات، وسـمّيت هـذه النظريـة بـ"نظريـة الاتّسـاق" (Coherence Theory of Truth)، وهي إحـدى النظريـات الفلسـفية الـتي تفسّر مفهـوم الحقيقة.

بعبـارة أخـرى: تعدّ القضيـة صادقـةً إذا كانت متّسـقةً مع مجموعة مـن المعتقـدات أو الافتراضات الأخـرى الـتي نؤمـن بهـا. هـذه النظريـة تُسـتخدم عادةً في الأنظمـة الفلسـفية الـتي تعتمـد على البناء النظـري، مثـل الفلسـفات المثالية. على سـبيل المثال، في نظام معـرفي معيّن، إذا كانـت القضيّة تتماشى مـع كلّ مـا نعرفه في ذلـك النظـام، فإنّها تعـدّ صادقةً.

العناصر الأساسية لنظرية الاتساق هي:

1ـ الاتّساق الداخلي: القضيّة تكون صادقةً إذا لم تتعارض مع قضايا أخرى تُعدّ صحيحةً.

2ـ الشـبكة المعرفيـة: الحقيقـة تُفهـم كجـزء من شـبكة معرفية واسـعة؛ إذ تكـون كلّ قضيّة جزءًا من هذه الشـبكة.

3ـ عـدم وجـود تناقـض: شرط الصـدق الأسـاسي هـو عـدم وجـود تناقض بـين القضايـا المختلفة ضمـن نفـس النظـام الفكري.

وعلى أسـاس هـذه النظريـة لا يلـزم أن تبتـني المعـارف على مبـانٍ صادقـة ومطابقـة للواقع نسـمّيها بالبدهيـات، فالعلاقـات الذهنيـة والمنطقيـة تعلـب دورًا أساسـيًّا في اعتبـار القضايـا المعرفي.

[See: Johnson, Focusing on Truth, P. 15 - 38; Haack, Philosophy of logic, p. 94-97]

ويعـدّ ويـلارد أورمـان كوايـن (Willard Van Orman Quine)، ولورنـس بنجـور (Laurence BonJour)، وولفريـد سـيلارز(Wilfrid Sellars)، ونيكـولاس رشر (Nicholas Rescher)، وجيلـبرت هارمـان (Gilbert Harman)، وكارل غوسـتاف همبـل (Carl Gustav Hempel) مـن أتباع هذه النظرية في مسـألة معيـار صـدق القضايا.

يرد على هذه النظرية إشكالات عديدة ومنها:

1ـ أنّهـا تجعـل الحقيقـة نسـبية وليسـت مطلقـةً؛ إذ تعتمد على اتّسـاق الأفـكار ضمن نظـام معرفي معـيّن، ممّـا يعـني أنّ مـا يعـدّ حقيقـةً في نظـام معـيّن قـد لا يكـون كذلـك في نظـام آخر. هـذا يجعل

الحقيقة متغيّرةً وليست ثابتةً. هذا النقد يعزّز الفكرة بأنّ هناك إمكانيةً لوجود أنظمة معرفية متعدّدة، كلٌّ منها يعرض "حقائق" مختلفةً. لكن لا يمكن اعتبار جميع هذه "الحقائق" متساويةً من حيث الصدق، ممّا يضعف من قوّة هذه النظرية.

2ـ لا تضع في اعتبارها ضرورة توافق المعتقدات أو الأفكار مع الواقع الخارجي. فمجرّد أن تكون مجموعة من الأفكار متّسقةً داخليًّا لا يعني أنّها صحيحة في العالم الخارجي. على سبيل المثال، يمكن لمجموعة من الأفكار الخيالية أو الأساطير أن تكون متّسقةً داخليًّا، ولكنّ ذلك لا يجعلها حقيقيةً في الواقع.

3ـ هناك إمكانية لوجود أنظمة معرفية متعدّدة تكون كلٌّ منها متّسقةً داخليًّا، ولكنّها تتعارض مع بعضها البعض. كيف يمكننا إذن تحديد أيٍّ من هذه الأنظمة يمثّل الحقيقة؟ هذا يقود إلى مشكلة عدم وجود معيار موضوعي للحقيقة بناءً على الاتّساق وحده. على سبيل المثال، قد يكون لدينا نظامان فلسفيان مختلفان، مثل النظام الفلسفي لأرسطو والنظام الفلسفي لهيجل، وكلاهما متّسق داخليًّا ولكنّهما يعرضان رؤًى مختلفةً عن العالم.

4ـ نظرية الاتّساق تُنتقد لافتقارها إلى معيار واضح للتحقّق من الحقيقة. فلا يمكن اختبار صحّة مجموعة معتقدات معيّنة بناءً على الاتّساق وحده؛ لأنّها لا توفّر وسيلةً لتجربة هذه الأفكار أمام الواقع. على النقيض، نظرية التطابق مثلًا، تعتمد على فكرة أنّ المعتقدات يمكن اختبارها بمقارنتها مع الوقائع الملموسة.

ثالثًا: النظرية البراغماتية

كلمة "التجربة" تحمل معاني متعدّدةً حسب السياق، فقد تعني: الخبرة والمهارة العملية، التجربة الحسّية في العلوم، المعرفة الباطنية أو العرفانية، الإلهام والوحي، واختبار اللذّات والاستمتاع بالجمال. زعم بعض الفلاسفة أنّ التجربة الحسّية العملية هي معيار الصدق في القضايا. وهذه إحدى النظريات الفلسفية المهمّة التي تتناول مفهوم الحقيقة وصدق القضايا، وسمّيت بـ"النظرية البراغماتية" (Pragmatism). تأسّست هذه النظرية على يد الفلاسفة الأمريكيين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، من أبرزهم تشارلز ساندرز بيرس (Charles Sanders Peirce)، ويليام جيمس (William James)، وجون ديوي (John Dewey). تستند البراغماتية إلى فكرة أنّ صدق القضايا والأفكار يتحدّد بناءً على نتائجها العملية التجريبية، وليس بناءً على تطابقها مع الواقع الخارجي (كما هو الحال في نظرية التطابق) أو اتّساقها الداخلي (كما في نظرية الاتّساق).

العناصر الأساسية للنظرية البراغماتية هي:

1ـ الصدق بوصفه الفائدة العملية: وفقًا للبراغماتية، فإنّ القضيّة تكون صادقةً إذا كانت تؤدّي إلى نتائج عملية مفيدة وناجحة. بمعنًى آخر، صدق الأفكار يعتمد على قدرتها على إحداث تأثير إيجابي وتحقيق أهداف معيّنة في العالم الحقيقي. على سبيل المثال، إذا كانت فكرة معيّنة تؤدّي إلى تحسين نوعية الحياة أو تسهيل اتّخاذ القرارات، فهي تُعدّ صادقةً ضمن الإطار البراغماتي.

2ـ اختبار الحقيقة بالتجربة الحسّية: البراغماتية تؤكّد أنّ الأفكار والقضايا يجب أن تُختبر من خلال التجربة الحسّية والعمل. فالحقيقة ليست شيئًا ثابتًا أو مطلقًا، بل هي عملية متغيّرة تتطوّر مع مرور الزمن ونتيجة للتجارب الإنسانية. هذا يعني أنّ الأفكار تُعدّ صحيحةً إذا أثبتت فعّاليتها عند تطبيقها على أرض الواقع، وليس لأنّها تتّفق مع مجموعة من المبادئ النظرية المجرّدة.

3ـ التوجّه نحو المستقبل: تنظر البراغماتية إلى الحقيقة بوصفها مسألةً تتعلّق بالتوقّعات المستقبلية؛ إذ يُقاس صدق الأفكار بمدى قدرتها على التنبّؤ بنتائج معيّنة. إذا كانت الفكرة تؤدّي إلى نتائج متوقّعة ومرضية، فهي تُعدّ صادقةً. على سبيل المثال، في العلوم، تُعدّ النظرية صادقة إذا كانت قادرةً على تفسير الظواهر والتنبّؤ بحدوثها بشكل دقيق.

4ـ مرونة الحقيقة: وفقًا للبراغماتية، الحقيقة ليست ثابتةً، بل هي متغيّرة وقابلة للتعديل بناءً على المعطيات الجديدة والتجارب المتغيّرة. هذا يجعل الحقيقة أكثر ديناميكيةً ومرونةً، ويمكن أن تتغيّر بمرور الوقت مع اكتساب معرفة جديدة. هذا يعني أنّ الحقائق التي كانت تُعدّ صحيحةً في زمن معيّن قد تصبح غير صحيحة إذا لم تعد تتّفق مع النتائج العملية الحالية.

[See: William James, Pragmatism, p. 86 - 103]

تعدّ نظرية البراغماتية في صدق القضايا نهجًا عمليًّا يربط بين الحقيقة والفائدة العملية، ممّا يجعلها نظريةً مرنةً وديناميكيةً إلّا أنّها تتعرّض لانتقادات، ومنها:

1ـ تجعل البراغماتية الحقيقة نسبيةً وتعتمد على الظروف والتجارب الفردية أو الجماعية. بعبارة أخرى ما يعدّ "صحيحًا" لشخص أو مجموعة معيّنة قد لا يكون صحيحًا لآخرين. هذا يتعارض مع الفكرة التقليدية للحقيقة بوصفها موضوعيةً ومستقلّةً عن الأفراد. على سبيل المثال، قد يُعدّ علاج طبّي معيّن فعّالًا في مجتمع معيّن بناءً على نتائجه الإيجابية هناك، لكنّه قد لا يُعدّ كذلك في مجتمع آخر لأسباب ثقافية أو اجتماعية. هذه النسبية تطرح تساؤلاتٍ حول إمكانية وجود حقائق ثابتة وعالمية.

2ـ تركّز البراغماتية على النتائج العملية فقط دون الالتفات إلى الحقيقة بوصفها قيمةً مستقلّةً. في هذا السياق، تصبح الحقيقة مرتبطةً بما هو نافع، وليس بما هو صحيح في جوهره. هذا قد

يـؤدّي إلى تبـنّي معتقـدات خاطئـة مـا دامـت تُحقّـق فوائـد عمليـةً. على سـبيل المثـال، إذا كان نـشر معلومـة معيّنـة سـيؤدّي إلى تهدئـة الجماهير، فـإنّ البراغماتيـة قد تعدّ هـذه المعلومـة "صحيحةً" رغم عـدم تطابقهـا مـع الواقـع، وهذا قـد يـؤدّي إلى تبرير الكـذب لأغـراض عملية.

3ـ تركّـز على النتائـج العمليـة، فإنّهـا قد تتجاهل الأبعـاد الأخلاقيـة للقضايا. هذا يعـني أنّ الفعل قـد يُعـدّ صحيحًـا إذا كان يـؤدّي إلى نتائـج إيجابيـة، حـتّى لـو كان ذلـك الفعـل غـير أخـلاقي. تخيّـل حالـةً تُـبرّر فيهـا البراغماتية تعذيب شـخص للحصـول على معلومات تنقـذ حياة الآخريـن، بحجّة أنّ الفائـدة العمليـة (إنقـاذ الأرواح) تفـوق الجانب الأخـلاقي (منع التعذيـب). هذا يثير تسـاؤلاتٍ حول حـدود البراغماتيـة فيما يتعلّـق بالأخلاق.

4ـ أصحـاب هـذه النظريـة لا يقدّمون معيـارًا ثابتًا أو موحّـدًا للحقيقة. فبدلًا مـن ذلك، يعتمدون على معيـار متغـيّر يتكيّـف مـع الظـروف والتجـارب المختلفـة. هـذا يجعل مـن الصعب تقييـم صدق الأفـكار بشـكل موضـوعي. في العلـوم تعتمـد البراغماتيـة على فاعليـة النظريـات، لكن هـذا لا يضمن أنّهـا صحيحـة بالـضرورة؛ إذ قـد يتمّ تعديـل النظريـات العلمية أو حـتّى اسـتبدالها لاحقًا.

5ـ يعتمـد البراغماتيـون على النتائـج لتحديـد الحقيقـة، لكـنّ هـذا النهـج قـد يكـون مضلّـلًا في بعـض الأحيـان. فالنتائـج قد تكون مؤقّتـةً أو غير كاملـة، ممّا يعـني أنّ الاعتماد عليهـا فقط لتحديد الحقيقـة قـد يـؤدّي إلى اسـتنتاجات خاطئـة. على سـبيل المثـال، اسـتخدام دواء جديد قد يظهـر نتائج إيجابيـة على المـدى القصـير، لكـن تظهـر له آثـار جانبيـة خطـيرة بعد سـنوات مـن الاسـتخدام. وفقًا للبراغماتيـة، قـد يكـون الدواء صادقًـا في البدايـة، لكـن يتبـيّن لاحقًا أنّـه ضارٌّ.

6ـ أنّ التجربـة وحدهـا لا تكـفي في إعطـاء قضيّـة عامّـة وشـاملة، وأنّ العلـوم التجريبيـة ينبـغي أن تقـف عنـد حدّهـا الذي يشـمل عالـم المحسوسـات فقـط، وأنّ البعـد الميتافيزيـقي لا يمكـن إثباته بالمنهـج التجريـبي أو نفيـه؛ لأنّ القضايـا التجريبيـة تحتـاج إلى البرهان العقـلي، في إثبـات صدقها أو عـدم صدقهـا، وتعميـم التجربة العلميـة في جميع العلـوم أمرٌ غير صحيـح؛ لأنّ المنهجيـة في كلّ علم تتبـع موضـوعات ذلـك العلـم، فلا بـدّ أن تكـون هناك سـنخية بـين المنهـج والموضوع.

7ـ أنّ نفـس الفلسـفة البراغماتيـة فلسـفة عقليـة تحليليـة ميتافيزيقيـة؛ لأنّهـا تجعـل معيـار الصـدق والكـذب في القضايـا، مـع أنّهـا ترفـض المنهـج الميتافيزيـقي في بنائها المعـرفي، وكذلك هي تناقـض نفسـها في القـول: إنّ كلّ قضيّـة لا بـدّ أن تخضـع لمعيـار الفائـدة والمنفعـة، فنسـأل: هـل هـذه الفلسـفة قـد خضعت لهـذا المعيـار أم لا؟ وبدورها تنـفي القيم الّتي لـم تسـتخدمها التجربة، فتذهـب إلى الفصـل بـين الواقعيـة والقضايـا القيميـة، فتجعـل كلّ شيء يخضـع للتجربـة ذا قيمـةٍ

وإلّا فلا، ونحن نرى أنّ الكثير من المسائل القيمية الأخلاقية لا يمكن إخضاعها للتجربة العلمية؛ لأنّ الأخلاق أمر ثابت وواقعي غير متغيّر، وأنّ التجربة العلمية دائمًا في معرض التغيّر والتبدّل.

8ـ لقد ذهبت البراغماتية إلى أنّ معيار الصدق في القضايا هو ما تنتجه الفكرة من فائدة عملية، بغضّ النظر عن الواقع، ونحن نرى أنّ الحصول على الفوائد العملية من كلّ قضيّة مستندٌ إلى الواقع، فكيف تكون هناك ثمرةٌ علميةٌ واقعيةٌ غير معتمدة على الواقع؟! وعلى هذا الأساس يعدّ كلّ علم ليس فيه ثمرة ونتيجة وفائدة كاذبًا، وإن كان مطابقًا للواقع، ويعدّ كلّ علم ينفع ويفيد وفيه ثمرةٌ صادقًا وإن كان مخالفًا للواقع.

تُظهر الانتقادات الموجّهة لنظرية البراغماتية أنّها تعتمد على منظور نسبي ومتغيّر للحقيقة، ممّا يجعلها غير قادرة على تقديم معيار موضوعي وثابت للحقيقة. هذا يؤدّي إلى إشكاليات تتعلّق بنسبية الحقيقة، وتجاهل المعايير الأخلاقية، والاعتماد على النتائج العملية دون النظر إلى القيم الجوهرية للأفكار. [انظر: مطهرى، مجموعه‌ى آثار استاد شهيد مطهرى، ج 6، ص 336؛ حسين زاده، مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدينية، الفصل السابع]

المبحث الثالث: معيار صدق القضيّة في القضايا العقدية

تتنوّع القضايا الدينية بشكل كبير، ويمكن تصنيفها إلى عدّة أنواع رئيسية بناءً على مجالاتها وأبعادها، فيما يلي بعض الأنواع الشائعة:

أوّلًا: القضايا العقدية: تتعلّق بمسائل الإيمان والمعتقدات الأساسية في الدين، مثل:

1ـ الإيمان بوجود الله ﷻ وصفاته.

2ـ عقيدة النبوّة وما يتعلّق بها.

3ـ الإيمان بالكتب الّتي أنزلها الله ﷻ.

ثانيًا: القضايا الفقهية: تتناول الأحكام الشرعية المتعلّقة بالعبادات كالصلاة والزكاة، والمعاملات اليومية كالبيع والشراء والعقود.

ثالثًا: القضايا الاجتماعية: تتناول كيفية تطبيق القيم الدينية في المجتمع، مثل:

1ـ حقوق الإنسان كحقوق المرأة والطفل.

2ـ التعايش السلمي كالعلاقات بين الأديان المختلفة.

3ـ العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها في المجتمع.

رابعًا: القضايا السياسية: تتعلّق بكيفية تأثير الدين على السياسة والحكم، مثل:

1ـ تطبيق الشريعة في الأنظمة القانونية.

2ـ مفهوم الجهاد في الإسلام وعلاقته بالقضايا السياسية المعاصرة.

خامسًا: القضايا الأخلاقية: تركّز على الأخلاقيات المستمدّة من التعاليم الدينية، مثل:

1ـ القيم الإنسانية: الصدق، الأمانة، والعدل.

2ـ المسؤولية الفردية: كيف يجب أن يتصرّف الفرد وفقًا لمبادئ دينه.

فهذه الأنواع تمثّل جوانب مختلفةً من القضايا الدينية الّتي تتفاعل مع الحياة اليومية للمسلمين وتؤثّر على فهمهم للدين وممارستهم له.

السؤال هنا: كيف يمكن إحراز اعتبار القضايا العقدية؟ فنحن نواجه المعارف الدينية المختلفة بين أتباع الأديان المتعدّدة، كما نواجهها بين أتباع الدين الواحد وكلٌّ يستدلّ على ما يعتقد به! فما هو معيار صدق المعارف العقدية يا تُرى؟ وكما وضّحنا، اختيار معايير غير صحيحة كالاتّساق والبراغماتية سيؤدّي إلى الوقوع في الشكّ أو النسبية في المعرفة الدينية. ومن هنا نحصل على آلية في تحديد معيار الصدق في القضايا العقدية، ألا وهو معيار الصدق في مطلق القضايا الّتي يبحث حولها في نظرية المعرفة المطلقة الّتي نشرحها فيما يلي:

تعدّ نظرية التطابق أو المبنائية من أشهر معايير صدق القضايا، وهي تقوم على فكرة أنّ القضيّة تكون صادقةً إذا كانت مطابقةً للواقع كما ذكرنا سابقًا. بمعنًى آخر، إذا كان مضمون القضيّة يتطابق مع ما هو موجود في الواقع، فهي صادقة. على سبيل المثال: قضيّة "الله موجود" تعدّ صادقةً إذا كان هناك واقع موضوعي يتطابق مع هذا الادّعاء. كنموذجٍ تطبيقيٍّ لتوظيف معيار المبنائية في القضايا العقدية نذكر إحدى براهين إثبات وجود الإله الّتي تنتج اليقين [انظر: عبوديت و مصباح، مبانى انديشه‌ى اسلامى 2، خداشناسى، درس هشتم؛ مصباح اليزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 70 - 74]؛ لأنّه مبتنٍ على البدهيّات. وهذا البرهان مبتنٍ على أمور منها: توضيح مفاهيم من قبيل الواجب بالذات والممكن بالذات، وإثبات قانون المعيّة وقانون امتناع الدور والتسلسل، وأمّا سائر مقدّمات الدليل فبدهية:

1ـ هناك موجودٌ ما. (بدهيٌّ)

2ـ الموجود إمّا واجبٌ بالذات أو ممكنٌ بالذات. (بحاجة إلى الاستنتاج من تعريف كلٍّ من "الواجب بالذات"، و"الممتنع بالذات" و"الممكن بالذات")

3ـ فالموجود المفروض إمّا واجبٌ بالذات أو ممكنٌ بالذات. (نتيجة 1 و 2)

4ـ إذا كان الموجود المفروض واجبًا بالذات، فإنّ الواجب بالذات موجودٌ. (بدهيٌّ)

5ـ إذا كان الموجود المفروض ممكنًا بالذات، فإنّه يلزم وجود الواجب بالذات معه؛ لأنّ:

أ ـ الممكن بالذات المفروض معلولٌ لعلّة أو علل فاعلية طولية موجودة معه، وتشكّل معه سلسلةً محدّدةً. (بحاجة إلى إثبات قانون المعيّة)

ب ـ هذه السلسلة إمّا دوريّةٌ أو لا. (بدهيٌّ)

جـ ـ إذا لم تكن هذه السلسلة دوريةً، فإمّا أن تكون كلّ عللها الفاعلية ممكنةً بالذات إلى ما لا نهاية، وإمّا أن تنتهي إلى الواجب بالذات.

د ـ إذن إن كان الموجود المفروض ممكنًا بالذات، فإمّا أن يكون في السلسلة الدورية، أو في السلسلة الّتي لا تتناهى عللها الفاعلية، أو في السلسلة المنتهية إلى الواجب بالذات. (نتيجة أ، ب، جـ)

هـ ـ ومعنى الفرض الأوّل تحقّق الدور في العلل الفاعلية، وهو محالٌ.

و ـ ومعنى الفرض الثاني تحقّق التسلسل في العلل الفاعلية، وهو محالٌ أيضًا.

ز ـ والفرض الثالث مستلزمٌ لوجود الواجب بالذات. (بدهيٌّ)

حـ ـ فإن كان الموجود المفروض ممكنًا بالذات، فالواجب بالذات موجودٌ. (نتيجة د إلى ز)

إذن الواجب بالذات موجودٌ على كلّ حال. (نتيجة 3 و4 و5)

وفي هذا البرهان يعدّ ما هو غير بدهيٍّ أو نتيجةٌ لمقدّماته السابقة محتاجًا إلى استدلال أو استدلالات لإحراز صدقه، فلا بدّ من دراسة ذاك الاستدلال أو تلك الاستدلالات لتحديد قيمتها المعرفيّة. وبما أنّها ترجع كلّها إلى البدهيّات حسب ما بيّنه الحكماء المسلمون في كتبهم، فيمكن القول إنّ قضيّة "الواجب بالذات موجودٌ" معتبرة ويقينية. وهناك براهين كثيرة تعتمد على البدهيات كبرهان الصديقين.

فالبدهيات تلعب دورًا محوريًّا في فهم العقائد الدينية؛ إذ تُعدّ الأسس الأوّلية أو الفطرية التي يُبنى عليها الاعتقاد الديني. البدهيات هي مفاهيم أو حقائق تُقبل دون الحاجة إلى إثبات نظري أو تجريبي، وهي جزء من الفطرة الإنسانية. في العقائد، تساعد البدهيات الأوّلية ـ منها مبدأ الهوية، ومبدأ عدم التناقض، ومبدأ الثالث المرفوع ـ على بناء منظومة إيمانية قويّة تجعل فهم العقائد أسهل وأوضح.

يُعتمد في القضايا العقدية على النصوص الدينية أيضًا ـ مثل القرآن الكريم والسنّة النبوية ـ بوصفها مرجعيةً لتحديد صدق القضيّة. تُعدّ القضيّة العقدية صادقةً إذا كانت متوافقةً مع ما ورد في النصوص الدينية الصحيحة والأدلّة العقلية القطعية. هذا المعيار مهمٌّ جدًّا في الفكر الإسلامي؛

إذ يعـدّ العقـل والـوحي المصدر الأسـاسي للحقيقة في المسـائل العقديـة. ويمكن تطبيق نظريـة المطابقة على المسـائل العقديـة بحيـث ترجع كلّ القضايـا النظرية إلى البدهيـات مباشرةً أو بواسـطة. والوظيفة في الشـكّ أن يعتمـد على الأدلّة العقليـة القطعية.

المبحث الرابع: معيار صدق القضيّة في القضايا العملية

القضايـا العمليـة هي تلـك المسـائل والأفعـال الّـتي تتعلّـق بحياة الإنسـان اليوميـة وتتطلّـب اتّخاذ قـرارات محـدّدة بنـاءً على المبـادئ الأخلاقيـة أو الدينيـة أو العمليـة. يتمحـور تركيزهـا حـول كيفيـة التـصرّف في مواقـف معيّنـة لتحقيـق أفضـل النتائـج الممكنـة، مع مـراعاة القيـم والمبادئ الـتي يؤمن بهـا الشـخص أو المجتمـع، فالقضايـا العمليـة هي القضايـا الأخلاقيـة والسـلوكية.

تشـير القضايـا الأخلاقيـة إلى المسـائل الّـتي تتعلّـق بالقيـم والمعايير الأخلاقيـة الّتي تحكم السـلوك البـشري. هـذه القضايـا تنشـأ عندمـا يكـون هنـاك عـدم اتّفـاق حـول مـا هـو صحيـح أو خاطـئ، أو عندمـا تتعـارض القيـم المختلفـة. في المقابـل تركّـز القضايـا السـلوكية على كيفيـة تطبيـق المبـادئ الأخلاقيـة والعقديـة والفقهيـة في الحياة اليوميـة، وهي تتعلّـق بالقرارات والسـلوكيات الّـتي نواجهها في مواقـف معيّنة.

بالتـالي، يمكـن القـول إنّ القضايـا الأخلاقيـة تركز على المبـادئ والنظريـات، بينما تركـز القضايا السـلوكية على كيفيـة تطبيـق هذه المبـادئ في الحيـاة اليومية.

فمـا هـو معيـار صـدق القضايـا العملية؟ وكمـا فصّلنـا أنّ اختيـار معايير غـير صحيحـة كالتوافق والتجربـة سـيؤدّي إلى الوقـوع في الشـكّ أو النسـبية في القضايـا العمليـة. ومـن هنـا نحصـل على آلية في تحديـد معيـار الصـدق في القضايـا العمليـة، ألا وهو معيـار الصدق في مطلـق القضايـا الّتي يبحث حولهـا في نظريـة المعرفـة المطلقـة الّـتي نشرحهـا فيما يلي:

أوّلًا: القضايا الأخلاقية

يرتبـط الأخـلاق والديـن بعلاقـة وثيقـة ومعقّـدة؛ إذ يُنظـر إلى الدين في كثـير من الأحيـان على أنّه مصـدرٌ رئيـسيٌّ للأخلاق والمبـادئ السـلوكيّة الّتي توجّـه الأفـراد والمجتمعات. ويمكـن تلخيص وجه الربـط بـين الأخلاق والديـن والعلاقـة بينهما في النقـاط التالية:

1ـ في معظـم الأديـان، تُعـدّ الأخـلاق جـزءًا جوهريًّـا مـن التعاليـم الدينيـة؛ إذ تهـدف النصوص الدينيـة إلى غـرس القيـم الأخلاقيـة مثل الصـدق، والأمانـة، والرحمـة، والعدالـة، والتسـامح. تُقدّم الأديـان قواعـد محـدّدةً للسـلوك الأخـلاقي وتربطهـا بمكافـآت أو عقوبـات أخروية.

2ـ يشكّل الدين دافعًا قويًّا للتمسّك بالأخلاق؛ إذ يعتمد على الإيمان بالجزاء الإلهي أو الحساب في الآخرة، ممّا يدفع الأفراد إلى الالتزام بالسلوك الحسن ويعزّز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الله ﷻ والناس.

3ـ تعدّ الأخلاق معيارًا للحكم على مدى صدق التديّن، فالدين الحقيقي لا يكون فعّالًا إذا لم ينعكس على سلوك الفرد وأخلاقه. يمكن تقييم مدى التزام الفرد بالدين من خلال سلوكه الأخلاقي في المجتمع.

4ـ يوفّر الدين بعدًا روحانيًّا ومعنويًّا للأخلاق، بينما تُظهر الأخلاق الأثر العملي للدين في حياة الأفراد والمجتمعات. عندما تتجذّر الأخلاق في الدين، فإنّها تتّسم بالثبات والاستمرارية؛ لأنّها لا تعتمد على القوانين الوضعية أو العادات فقط.

5ـ رغم العلاقة الوثقى بين الأخلاق والدين، فإنّ هناك أخلاقياتٍ إنسانيةً مشتركةً تتجاوز الأديان، مثل احترام الحياة والعدل، ممّا يشير إلى وجود أساس أخلاقي يمكن أن يكون مستقلًّا عن الدين.

إذن العلاقة بين الأخلاق والدين تكامليّة؛ إذ يعزّز الدين الأخلاق ويوجّهها، بينما تعدّ الأخلاق مؤشّرًا على تطبيق التعاليم الدينية. ومع ذلك، فإنّ الأخلاق قد توجد أيضًا بشكل مستقلّ عن الدين، وتظلّ قيمًا إنسانيةً مشتركةً تجمع البشر بغضّ النظر عن المعتقدات الدينية.

إنّ القضايا الأخلاقيّة هي مسائل تتعلّق بتحديد ما إذا كانت الأفعال الأخلاقية صحيحةً أو خاطئةً، عادلةً أو غير عادلة، مقبولةً أو مرفوضة، بناءً على مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي يتبنّاها الفرد أو المجتمع. هذه القضايا تتعامل مع معايير السلوك الإنساني، وتطرح تساؤلاتٍ عميقةً حول كيفية التصرّف بشكل صحيح في مواقف معيّنة.

ونبيّن فيما يلي النظرية البراغماتية ومدرسة الحكماء حول معيار الصدق في القضايا الأخلاقية:

أ ـ النظرية البراغماتية

البراغماتية في القضايا الأخلاقية تشير إلى نهج عملي ومرن يتعامل مع القضايا الأخلاقية بناءً على النتائج والآثار المترتّبة على القرارات، بدلًا من التمسّك بمبادئ ثابتة أو قواعد صارمة، وتهدف إلى تحقيق الأفضلية العملية من خلال التركيز على ما يُنتج أكبر منفعة أو أقلّ ضرر في سياق معيّن.

أمثلة:

1ـ اتّخاذ قرارات أخلاقية مثل توزيع الموارد الطبّية بناءً على الأولويات العملية (مثل إنقاذ العدد الأكبر من الأرواح)، حتّى لو كان ذلك يعني تفضيل بعض المرضى على آخرين.

2ـ البراغماتية قد تدعو إلى موازنة النموّ الاقتصادي مع حماية البيئة، بحيث تُتخذ خطوات تدريجية لتحقيق الاستدامة بدلًا من المطالبة بتغييرات جذرية قد تكون غير واقعية.

3ـ في قضايا مثل التعليم أو العدالة الجنائية، تهدف البراغماتية إلى إيجاد حلول عملية فعّالة للتخفيف من الظلم بدلًا من التركيز على المبادئ المثالية فقط.

يظهر ممّا سبق أنّ معيار الصدق في البراغماتية ليس ثابتًا، بل يتغيّر تبعًا للسياق والظروف المحيطة، فما يُعتبر صادقًا في ظرف معيّن قد لا يكون كذلك في ظرف آخر. على سبيل المثال، قد تكون طريقة معيّنة لحل نزاع في مجتمع معيّن فعّالةً، لكنّها قد لا تكون كذلك في مجتمع آخر.

تتلاقى البراغماتية مع مبدإ النفعية؛ إذ يجري الحكم على القضايا بناءً على مدى تحقيقها للمنفعة العامّة والسعادة لأكبر عدد من الناس. على سبيل المثال، إذا كانت تقنية طبّية جديدة تؤدّي إلى تحسين صحّة المرضى بشكل ملموس، فإنّها تُعدّ تقنيةً "صحيحةً" وفقًا لمعيار الصدق البراغماتي.

[William James, Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking, lecture 3, p. 38 - 55]

يرى وليم جيمس أنّ مصدر علم الأخلاق إنساني بحتٌ؛ وذلك لأنّ الإنسان هو الكائن الوحيد في هذا العالم؛ ولذا فالمعقول أن يكون الإنسان مصدر الخير والشرّ والفضيلة والرذيلة، وأنّ الخير خيرٌ بالنسبة له، والشرّ شرٌّ بالقياس إليه، ومن ثمّ أمكن لجيمس أن يقول: «إنّ الإنسان هو الخالق الوحيد للقيم في ذلك العالم، وليس للأشياء من قيمة خلقية إلّا باعتباره هو»

[محمود، زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، ص 149]

وعندما وصل جيمس إلى أنّ الإنسان هو الوحيد الخالق للقيم، جعل مادّة بحث الفيلسوف الخلقي هي المثل المتحقّقة في هذا العالم، والتجارب الفعلية الّتي يعانيها الأفراد ويقومون بأدائها، وينتهي من ذلك إلى أنّ الحسن ما رأى معظم الناس أنّه كذلك، والقبيح ما ينكره غالب الناس.

[انظر: زيدان، محمود فهم، وليم جيمس، ص 183]

فالأخلاق عند جيمس يصنعها الإنسان، ليست خاضعةً لقوّة عليا، حتّى التفاؤل عنده شيءٌ يصنع، وذلك بمكافحة الشرّ في هذه الحياة. وبذلك تكون الأخلاق عند جيمس مرتبطةً بالحقيقة؛ لأنّ الحقيقة عنده شيءٌ يصنع. والمعيار في صدق القضايا الأخلاقية لدى البراغماتية عند الاختلاف هو رأي الأغلبية.

نقد معيار الصدق البراغماتي

بالرغم من الفوائد العملية لهذا المعيار، فإنّه يواجه انتقاداتٍ منها:

1ـ يؤدّي التركيز على النتائج العملية إلى نسبية أخلاقية؛ إذ يمكن تبرير أيّ فعل إذا كانت نتائجه إيجابيةً من منظور معيّن.

2ـ المعيار في تحديد صحّة القضايا الأخلاقية وفقًا للبراغماتية عند وجود اختلاف هو رأي الأغلبيّة، فيرد عليه:

أ ـ قد تؤدّي سيطرة رأي الأغلبية إلى تهميش الأقلّيات وفرض معايير أخلاقية غير عادلة، حتّى لو كانت غير صائبة من الناحية الموضوعية.

ب ـ إذا كان صدق القضايا الأخلاقية يعتمد على رأي الأغلبية، فإنّ الأخلاق تصبح متغيّرةً بشكل مستمرّ وفقًا للظروف الاجتماعية والسياسية، ممّا يفقدها ثباتها وقيمتها التوجيهية.

ج ـ التاريخ مليءٌ بأمثلة على قرارات أخلاقية خاطئة تبنّتها الأغلبية، مثل التمييز العنصري، والاستعمار، واضطهاد الفئات الضعيفة، ممّا يدلّ على أنّ الأغلبية قد تكون مخطئةً أخلاقيًّا.

د ـ الاعتماد على رأي الأغلبية يتجاهل وجود مبادئ أخلاقية قائمة على العقل والمنطق، ويفترض أنّ الأخلاق تحدّد من خلال الإجماع فقط، دون النظر إلى قيم مثل العدالة والكرامة الإنسانية.

هـ ـ قد تؤثّر وسائل الإعلام والسياسة على رأي الأغلبية، ممّا يجعل الأخلاق خاضعةً للتلاعب والتوجيه بدلًا من أن تكون قائمةً على أسس عقلانية وقيمية مستقلّة. [راجع: مصباح، مجتبى، بنياد اخلاق، سلسله‌ى دروس مبانى انديشه‌ى اسلامى (4)، ص 32 - 37]

ب- نظرية الاتّساق

تهدف نظرية الاتّساق في القضايا الأخلاقية إلى تحقيق التوافق المنطقي بين المبادئ الأخلاقية المختلفة والأحكام العملية الّتي نطبّقها في حياتنا اليومية. تعتمد هذه النظرية على فكرة أنّ الأحكام الأخلاقية يجب أن تكون متّسقةً داخليًّا، أي لا تتضمّن تناقضاتٍ، ومتّسقةً خارجيًّا، أي تتماشى مع المبادئ الأخلاقية الأخرى.

[See: Johnson, Focusing on Truth, P 15 - 38; Haack, Philosophy of logic, p. 94 - 97]

مثال ذلك: إذا كنّا نؤمن بأنّ "كلّ الناس متساوون في الحقوق"، فيجب أن تنعكس هذه القيمة في القوانين والسياسات، بحيث لا يكون هناك تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. التناقض يظهر عندما يطالب شخص بالمساواة في مجال ما (مثل التعليم) لكنّه يرفضها في مجال آخر (مثل التوظيف).

وثمّة مثال ثانٍ لتطبيق هذه النظرية وهو: إذا كنّا نرى أنّ تعذيب الكائنات الحيّة غير أخلاقيٍّ، فيجب أن نكون متّسقين في مواقفنا تجاه الحيوانات، فلا يجوز رفض تعذيب الكلاب، ثمّ تبرير تعذيب الأبقار أو الدجاج فقط لأنّها تُستخدم للطعام.

هـذا يعـني أنّ معيـار الصـدق في الأخـلاق ليـس وجـود حقائـق أخلاقيـة موضوعيـة منفصلة، بل مـدى انسـجام القضيّـة مـع بقيّـة المعتقـدات الأخلاقية الّـتي يحملهـا الأفـراد أو المجتمع.

نقد معيار الصدق الاتّساقي

1ـ المجتمعـات تتطـوّر أخلاقيًّـا عـبر الزمـن، وإذا كان الصـدق الأخـلاقي يعتمد على الانسـجام مع المعتقـدات الحاليـة، فقـد يمنـع ذلك إمكانيـة التغيير الأخـلاقي التدريـجي أو الثورة الأخلاقيـة، مثلما حدث مـع إلغـاء العبودية أو المسـاواة بين الجنسـين.

2ـ يجعـل هـذا المعيـار الأخلاق مسـألةً نسـبيةً بالكامـل؛ إذ تختلـف الحقائق الأخلاقيـة من مجتمع لآخـر أو حـتّى من فـرد لآخر، ممّـا يعيق إمكانية وجـود مبادئ عالميـة للأخلاق، مثل حقوق الإنسـان.

3ـ إذا كان معيـار الصـدق هـو الاتّسـاق مـع بقيّـة المعتقدات، فـإنّ ذلـك لا يوفّر أساسًـا موضوعيًّا يمكـن مـن خـلاله تقييـم صحّـة المعتقـدات نفسـها أو خطئهـا، ممّا قـد يـؤدّي إلى ترسـيخ معتقدات خاطئـة لأنّها متّسـقة داخليًّا وحسـب.

4ـ أنّ هـذا المعيـار قـد يكـون مفيـدًا لفهـم كيفيـة تشـكّل المعتقـدات الأخلاقية، لكنّـه غير كافٍ لضمـان صحّـة القضايـا الأخلاقية بشـكل موضوعي.

جـ ـ نظرية الحكماء

إرجـاع النظريـات إلى البدهيـات (المبنائيـة) هـو منهج فلسـفي وعلمي يسـعى إلى تحليـل النظريات المعقّـدة وردّهـا إلى مجموعـة مـن المبـادئ الأساسـية أو البدهيـات التي تشـكّل الأسـاس لها. هـذا النهج يُسـتخدم في الأخـلاق لتبسـيط المفاهيـم المعقّـدة وإيجـاد الأسـس الثابتة التي تبـنى عليهـا النظريات.

وفي سـياق القضايـا الأخلاقيـة، يُعـنى هـذا المنهـج بتحليـل الأفعـال والأحـكام الأخلاقيـة وردّهـا إلى مبـادئ أساسـية تُعـدّ بدهيـةً؛ لتقييـم مـدى صدقهـا وصوابهـا. تسـمّى هـذه النظريـة في الأخلاق بـ"النظريـة الواقعيـة الأخلاقيـة" (Moral Realism).

[Russ Shafer-Landau (ed.), Oxford Studies in Metaethics, p. 271]

تـرى هـذه النظريـة أنّ القضايـا الأخلاقيـة تعتمـد على حقائـق موضوعيـة مسـتقلّة عـن الأفراد ـ أي أنّ هنـاك "حقًّـا" و"باطـلًا" موجوديـن في العالـم بشـكل مسـتقلّ عـن الأذواق أو الآراء الشـخصية ـ وليسـت نسـبيةً؛ لأنّ الحسـن والقبـح ذاتيـان، ويمكـن للعقـل إدراكهمـا. والدليـل على ذلـك:

أوّلًا: لـو كان الظلـم حسـنًا في بعـض الحـالات، لأمكـن أن يكـون الله ﷻ ظالمًـا، وهـذا ممتنـع. فالعـدل حسـن بذاتـه، والظلـم قبيـح بذاته.

ثانيًا: أنّ التدبّر في الآيات القرآنية يعطي أنّه يسلّم وجود التحسين والتقبيح العقليين خارج إطار الوحي، ثمّ يأمر بالحسن وينهي عن القبيح، نذكر كمثال قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [سورة النحل: 90] و﴿**يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ**﴾ [سورة الأعراف: 157] و﴿**وَإِذا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾ [سورة الأعراف: 28]. فهذه الآيات تبيّن بوضوح أنّ هناك أمورًا توصف بالإحسان والفحشاء والمنكر والبغي والمعروف قبل تعلّق الأمر أو النهي بها، وأنّ الإنسان يجد اتّصاف الأفعال بأحدها ناشئًا من صميم ذاته، كما يعرف سائر الموضوعات من الماء والتراب، وليس معرفة الإنسان لها موقوفًا على تعلّق حكم الشرع، وإنّما دور الشرع هو تأكيد إدراك العقل بالأمر بالحسن والنهي عن القبيح. مثال ذلك: إذا حكم العقل بأنّ الصدق حسن، فالشرع لا يمكن أن يأمر بالكذب إلّا لمصلحة أقوى مثل دفع الضرر عن النفس أو الآخرين.

فالشرع لا يُنشئ القيم الأخلاقيّة، بل يكشف عنها ويحدّد تفاصيلها. هناك ملازمة بين العقل والشرع، فلا يوجد تعارض حقيقي بينهما، والاجتهاد يسمح بتطبيق القواعد الأخلاقية في ظروف متغيّرة دون الانحراف عن المبادئ الموضوعية.

على سبيل المثال، يمكن اعتبار "القتل العمد للإنسان البريء" خاطئًا أخلاقيًّا بناءً على حقيقة موضوعية مستقلّة عن الآراء الشخصية أو الثقافية. هذا الحكم يستند إلى القيمة الموضوعية للحياة البشرية. فالقتل جريمة أخلاقية لأنّه ينتهك حقًّا أخلاقيًّا موضوعيًّا، وهو الحقّ في الحياة.

وكذلك "التعذيب" فعل غير أخلاقي لأنّه ينتهك الكرامة الإنسانية ويُلحق ضررًا شديدًا بالأفراد. هذه الحقيقة الأخلاقية قائمة بغضّ النظر عن الظروف أو المبرّرات. فالتعذيب خاطئ من الناحية الأخلاقية بناءً على حقيقة موضوعية تتعلّق بضرورة احترام الكرامة الإنسانية.

وكذلك الصدق قيمة أخلاقية موضوعية تساهم في بناء الثقة بين الأفراد وتعزيز التعاون الاجتماعي؛ لذا يعدّ الكذب خطأً أخلاقيًّا لأنّه ينتهك هذه القيمة الموضوعية. فالكذب خاطئ أخلاقيًّا في جميع الظروف؛ لأنّه يتعارض مع حقيقة موضوعية تتعلّق بأهمّية الصدق في العلاقات الإنسانية.

وكذلك الحفاظ على البيئة يمكن اعتباره واجبًا أخلاقيًّا موضوعيًّا؛ لأنّه يرتبط بالحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة. هذه الحقيقة ليست مجرّد مسألة تفضيل شخصي، بل تعكس التزامًا أخلاقيًّا موضوعيًّا تجاه الطبيعة والمستقبل. فالتلوّث والإضرار بالبيئة خطأ أخلاقي موضوعي؛ لأنّه يهدّد استدامة الحياة على الأرض.

فالنظرية الواقعية الأخلاقية لها مزايا منها:

1ـ توفير إطار ثابت للأخلاق: الواقعية الأخلاقية تقدّم معايير ثابتةً يمكن الاعتماد عليها بغضّ النظر عن الزمان أو المكان، وهذا يساعد في تقييم الأفعال بشكل موضوعي.

2ـ تعزيز العدالة العالمية: من خلال الاعتراف بوجود حقائق أخلاقية موضوعية، يمكن توجيه الجهود لتحقيق العدالة والمساواة بين البشر.

3ـ مقاومة النسبية الأخلاقية: الواقعية الأخلاقية تتحدّى الفكرة القائلة بأنّ جميع القيم الأخلاقية نسبية، ممّا يعزّز من إمكانية الوصول إلى إجماع عالمي حول القضايا الأخلاقية الكبرى.

[انظر: مصباح، بنياد اخلاق، سلسلهى دروس مبانى انديشهى اسلامى (4)، فصل نهم و دهم]

ثانيًا: القضايا السلوكية العملية

بعض القضايا السلوكية العملية تتعلّق بمجموعة من التشريعات والقوانين الّتي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، بما يضمن تحقيق النظام والأمان والعدالة. وهذه القضايا تتناول كيفية تقنين التصرّفات والسلوكيات من أجل تحقيق المصلحة العامّة، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. وبعضها الآخر تتعلّق بحقوق الإنسان وواجباته تجاه خالقه ونفسه.

ومعيار الصدق في الأحكام الشرعية يتعلّق بتحقيق المطابقة بين الحكم الشرعي وحقيقة الواقع؛ وذلك لضمان أن تكون الأحكام الصادرة تعكس إرادة الشارع (الله سبحانه وتعالى) وفق ما ورد في النصوص الشرعية. يعدّ هذا المعيار من المبادئ الأساسية الّتي يعتمد عليها الفقهاء والعلماء عند استنباط الأحكام الشرعية لضمان صدق الحكم وشرعيته. بعبارة أخرى: ما المقصود بالصدق في الأحكام الشرعية؟ الصدق في هذه الأحكام يعني:

1ـ مطابقة الحكم للنصوص الشرعية: أي أن يكون الحكم مستندًا إلى القرآن الكريم أو السنّة النبوية، أو ما يُستنبَط منهما من قواعد شرعية.

2ـ مطابقة الحكم للواقع: تعني أنّ الفقيه أو القاضي أو أيّ شخص يضع حكمًا يجب أن يأخذ في اعتباره جميع جوانب القضيّة أو الحالة الّتي أمامه، بحيث يتأكّد من أنّ الحكم يتماشى مع الوقائع والظروف الحقيقية والملابسات التي تحيط بالموضوع. مثلًا: افترض أنّ شخصًا قد سرق من متجر، ولكنّ الدافع كان ضرورة إطعام أسرته بسبب ظروفه الاقتصادية الصعبة. فإذا أصدر القاضي حكمًا بالسجن بناءً على الجريمة نفسها دون النظر إلى دوافع الجاني وظروفه، فإنّ هذا الحكم قد لا يتوافق مع الواقع الذي يحيط بالقضيّة. في هذه الحالة، يجب أن يأخذ الحكم في اعتباره الظروف الخاصّة

بالمتّهم، مثل حاجته الماسّة للمال بسبب الفقر المدقع، ويمكن أن يكون الحكم المناسب هو تقديم المساعدة له بدلًا من معاقبته بالحبس، أو حتّى تخفيف العقوبة استنادًا إلى الظروف الخاصّة به. في هذه الحالة، سيكون الحكم متوافقًا مع الواقع ويعكس الفهم الصحيح للظروف المحيطة.

فالأحكام الشرعية الصادقة تساعد في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وتُسهم في بناء الثقة بين الناس والمؤسّسات الدينية، ما يعزّز الالتزام بالأحكام الشرعية.

إذن معيار الصدق في الأحكام الشرعيّة يعدّ ضروريًّا لضمان أن تكون الأحكام الشرعية مستندةً إلى أسس قويّة من النصوص والمقاصد الشرعية، ومعبّرةً عن الواقع الحقيقي للأفراد والمجتمعات. تحقيق هذا المعيار يتطلّب من الفقيه أو المجتهد الالتزام بالدقّة في استنباط الأحكام والمرونة في تطبيقها بما يحقّق مصلحة المجتمع ويحافظ على القيم الإسلامية. [انظر: السيستاني، الاجتهاد والتقليد والاحتياط، تقرير: السيد محمدعلي رباني، ص 45 - 56]

أركان صدق القضيّة في الأحكام الشرعية هي:

1ـ الواقع: التأكّد من حقيقة الواقع المعروض لفهم الحالة بصورة صحيحة. بعبارة أخرى: يجب على الفقيه أن يتأكّد من صحّة الواقع الذي يعتمد عليه في استنباط الحكم الشرعي؛ إذ إنّ الواقع يلعب دورًا مهمًّا في تحديد نوعية الدليل المطلوب وإمكانية تطبيق الحكم. يتمّ ذلك من خلال جمع المعلومات وتحقيق الوقائع المرتبطة بالقضيّة الشرعية.

2ـ الدليل الشرعي: استناد الحكم إلى دليل صحيح وصريح من النصوص الشرعية. والقرآن الكريم والسنّة المأثورة عن النبيّ ﷺ وأهل البيت عليهم السلام يعدّان المصدرين الرئيسيين للأحكام. وتُعدّ الأحاديث المرويّة عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام ذات مكانة خاصّة عند الإمامية بوصفها مصدرًا للأحكام الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الفقه الإمامي على الإجماع بشرط أن يكون كاشفًا عن رأي المعصوم، وكذلك على العقل بوصفه أداةً في استنباط الأحكام، وخاصّةً في القضايا التي لا نصّ فيها.

3ـ التفسير الصحيح: اجتهاد الفقيه في تفسير النصوص بما يتناسب مع الحالة المعروضة. بعبارة أخرى: يعتمد الفقيه على الاجتهاد الذي هو عملية تفسير النصوص الشرعية وفقًا للقواعد الأصولية الخاصّة بالمذهب. هذه العملية تتطلّب فهمًا عميقًا للنصوص وتحليل السياق والغايات الشرعية. يشمل الاجتهاد الاستصحاب والبراءة والاحتياط والتخيير، وهي قواعد أصولية يعتمد عليها في حال عدم وجود نصّ صريح. [انظر: المصدر السابق، ص 52 - 56]

لتطبيق معيار صدق القضيّة في الأحكام الشرعيّة، سنستند إلى الأركان الثلاثة التالية: الواقع، والدليل الشرعي، والتفسير الصحيح. وسأقدّم مثالًا لذلك باستخدام نصٍّ من القرآن الكريم.

المثال: حكم تحريم الخمر

أ- التأكّد من حقيقة الواقع (الواقع)

قبل إصدار أيّ حكم شرعي، يجب فهم الواقع المرتبط بالقضيّة. في حالة الخمر، الواقع هو أنّ الخمر مشروب يُذهب العقل وله تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، مثل الإدمان وإفساد العلاقات الاجتماعية.

ب- الاستناد إلى الدليل الشرعي

للتحقّق من صدق القضيّة الشرعية، نحتاج إلى دليل شرعي من الكتاب أو السنّة. في حالة تحريم الخمر، نجد الدليل في قوله تعالى مثلًا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [سورة المائدة: 90].

هذه الآية تنصّ بوضوح على تحريم الخمر باعتباره "رجسًا من عمل الشيطان"، ممّا يدلّ على وجوب اجتنابه.

ج- التفسير الصحيح (الاجتهاد)

يحتاج الفقيه إلى تفسير النصوص الشرعية بما يتناسب مع واقع الحال. والعلماء في الفقه الإمامي يفسّرون هذه الآية بأنّها تحريم صريح للخمر، مستندين إلى سياق الآية والأحاديث النبوية الأخرى التي تؤكّد تحريمه. كما يفسّرون "اجتنبوه" على أنّه أمر بالابتعاد التامّ عن الخمر وليس مجرّد الامتناع عن شربه.

الخلاصة

الواقع: الخمر مضرّ بالعقل والمجتمع.

الدليل الشرعي: تحريم الخمر منصوص عليه في القرآن (سورة المائدة، الآية 90)

التفسير الصحيح: الأمر بالاجتناب يعني التحريم القطعي بناءً على تفسير علماء الإمامية، بل عند باقي الطوائف الإسلامية كذلك.

الخاتمة

تناول البحث النظريات المختلفة لتبرير صدق المعرفة وهي كالآتي:

أ- نظريـة الاتّسـاق: تنـصّ على أنّ القضيّـة تكون صادقةً إذا كانت متّسـقةً داخليًّـا مع مجموعة من المعتقـدات ضمـن نظام معرفي، وتعتمد على الاتّسـاق الداخلي، والشـبكة المعرفيـة، وعدم التناقض.

ب- النظريـة البراغماتيـة: تحـدّد صـدق القضيّـة بنـاءً على نتائجها العمليـة والتجريبيـة؛ إذ يكون الصـدق مفيـدًا عمليًّـا إذا حقّـق أهدافًا ملموسـةً أو حسّـن الحياة. ومـن أمثلتها أنّ الأفكار التي تسـهّل اتّخـاذ القـرارات أو تحسّـن جودة الحيـاة تُعـدّ صادقةً من منظـور عملي.

ج- نظريـة التطابـق أو المبنائيـة: تعتقـد أنّ الحقيقـة تقـوم على تطابـق القضيّة مع الواقـع الخارجي. والجملـة تكـون صادقـةً إذا كانت تعكس الواقـع كما هو. وتسـتند إلى ثلاثة عناصر أساسـية: الموضوع والمحمـول والعلاقـة بينهمـا. هنـاك القضايـا المبنائية (البدهيـات) وهي قضايـا يقينيـة، والقضايا غير المبنائيـة الّـتي تعتمـد على القضايـا المبنائيـة. والتفكـير والاسـتدلال يبدأ مـن البدهيـات؛ لأنّ المعلوم الواضـح لا يحتـاج إلى تفكـير، والمجهـول المطلـق لا يمكـن البنـاء عليـه معرفيًّـا. فالقضايـا النظريـة تُرجـع إلى البدهيـات لتجنّب الدور أو التسلسـل.

وفيما يخصّ صدق القضايا في المعرفة الدينية وصلنا إلى النتائج التالية:

1- فالمعيـار الأسـاسي لصـدق القضايا العقدية هـو التطابق مع الواقـع، والّذي يتـمّ التحقّق منه من خـلال العقـل باسـتخدام البدهيـات أو النصوص الدينيـة الصحيحـة. ومن ثمّ، فـإنّ المعرفـة العقدية تُبـنى على أسـس يقينية تجمـع بين العقـل والوحي.

2- معيـار الصـدق في القضايـا الأخلاقيـة بـين البراغماتيـة ومدرسـة الحكمـاء يعكس جـدلًا بين التركـيز على النتائـج العمليـة (البراغماتيـة) والقيـم أو المبـادئ الثابتـة (الحكماء).

3- النظريـة الواقعيـة الأخلاقية تسـعى لإيجاد أسـاس موضوعي وثابـت للأخلاق عبر اسـتنادها إلى حقائـق بدهيـة مسـتقلّة عـن الأفـراد أو المجتمعات. وهي تسـاهم في بنـاء إطار أخلاقي عالـمي، يدعم العدالـة والمسـاواة، ويواجـه التحدّيـات الناتجة عن النسـبية الأخلاقية.

4- المعيـار لصـدق القضايـا العمليـة المذكـور في البحـث يعتمـد على تحقيـق المطابقـة بـين الحكـم الـشرعي وحقيقـة الواقـع؛ وذلك لضمـان أن تعكـس الأحـكام الصـادرة إرادة الشـارع (الله ﷻ) وفق النصـوص الشرعيـة، ويتحـدّد هـذا المعيار بثلاثـة أركان رئيسـية:

الواقع: التأكّد من حقيقة الواقع المطروح لضمان دقّة الفهم للحالة قبل إصدار الحكم.

الدليـل الشرعي: اسـتناد الحكـم إلى نصوص شرعيـة صحيحة من القـرآن الكريم أو السـنّة النبوية أو مـا يُسـتنبط منهما مـن قواعد شرعية.

التفسـير الصحيـح: اجتهـاد الفقيـه في تفسـير النصـوص الشرعيـة وفقًـا للحالـة المعروضـة، مـع مـراعاة القواعـد الأصوليـة.

يهـدف هـذا المعيـار إلى تحقيـق العدالـة، وضمـان أن تكـون الأحكام الشرعية مسـتندةً إلى أسـس قويّـة تعـبّر عن الواقـع الحقيـقي للمجتمـع والأفراد.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

أرسطوطاليس، ما بعد الطبيعة، دار ذو الفقار، اللاذقية، سوريا، ط 1، 2008 م.

ابن سينا، الحسين، الشفاء، المنطق، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، 1405 هـ.

ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414 هـ.

الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.

السهروردي، شهاب الدين، مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق، التعارف للمطبوعات، بيروت، 1428 هـ.

السهروردي، شهاب الدين، مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، تهران، چاپ دوّم، 1373 ش.

السيستاني، علي الحسيني، الاجتهاد والتقليد والاحتياط، تقرير: السيد محمدعلي رباني، مداد للثقافة والإعلام، مجمع الهاشمي، البحرين، ط 1، 2016 م.

الطباطبائي، محمدحسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تقديم وتعليق: مرتضى مطهّري، ترجمة: عمّار أبو رغيف، مؤسّسة أمّ القرى للتحقيق والنشر، لبنان، ط 1، 1421 هـ.

حسين زاده، محمد، مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدينية، ترجمة: السيد حيدر الحسيني، دار الهدى للدراسات الحوزوية، القطيف، ط 1، 1434 هـ.

زيدان، محمود فهم، وليم جيمس، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

عبوديت، عبد الرسول، مصباح، مجتبى، مبانى انديشه‌ى اسلامى 2، خداشناسى، مؤسسه‌ى آموزشى پژوهشى امام اخمينى، قم، ط 6، 1392 ش.

محمود، زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1982 م.

مصباح، مجتبى، بنياد اخلاق، سلسله‌ى دروس مبانى انديشه‌ى اسلامى (4)، انتشارات مؤسسه‌ى آموزشى پژوهشى امام اخمينى، قم، ط 8، 1392 ش.

مصباح اليزدي، محمد تقي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ترجمة: محمد عبد المنعم الخاقاني، دار التعارف، بيروت، ط 1411 هـ.

مصباح اليزدي، محمدتقي، دروس في العقيدة الإسلامية، المشرق للثقافة والنشر، طهران، ط1، 2007 م.

مطهری، مرتضی، مجموعه‌ی آثار استاد شهید مطهری، صدرا، قم، ط 8، 1372 ش.

Haack, Susan, Philosophy of logic, USA, Cambridge Press, 1978.

Johnson, Lawrance E, Focusing on Truth, London, Routledge, 1992.

Russ Shafer-Landau (ed.), Oxford Studies in Metaethics, Volume 10, Oxford University Press, 2015.

William James, "Pragmatism, Global Grey", 2019

William James, "Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking, Global Grey", 2019.